

## التصغير<sup>(١)</sup>

(١) تعريفه: اسم يصاغ لتصغير حجم الشيء أو لتقليل كميته أو لبيان قرب مكانه أو زمنه أو لتحقيره أو للتحجب له.

شروطه: أن يكون:

(١) اسما.

(٢) خاليا من صيغ التصغير.

(٣) قابلا للتصغير، فلا تصغر الأسماء المعظمة كأسماء الله تعالى والملائكة والرسل، ولا مجموع الكثرة ولا أسماء الشهور وأيام الأسبوع.

أوزان التصغير:

فُعَيْلٌ لتصغير الثلاثي والملحق به.

فُعَيْعِلٌ لتصغير الرباعي والملحق به.

فُعَيْعَيْلٌ لتصغير الخماسي وما زاد عليه.

لاعتبار الاسم ملحقا بالثلاثي أو الرباعي أو الخماسي تعد حروفه ما عدا علامات التأنيث (التاء المربوطة، الألف الممدودة، والألف المقصورة) والألف والنون الزائدتين، وعلامات العدد (التثنية، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم)، وياء النسب.

صياغة التصغير:

لتصغير الثلاثي المجرد، يُضم أوله ويُفتح ثانيه وتُضاف بعده ياء ساكنة، وهذا هو وزن التصغير فُعَيْلٌ، نحو:

جبل < جُبَيْلٌ، نهر < نُهَيْرٌ، حجر < حُجَيْرٌ، بعد < بُعَيْدٌ، أب < أُبَيٌّ.

ويلحق بالثلاثي المجرد:

- كل لفظ انتهى ببناء مربوطة، نحو:

قطعة < قُطَيْعَةٌ، شجرة < شَجِيرَةٌ، وردة < وُرَيْدَةٌ، بلدة < بُلَيْدَةٌ.

- كل لفظ انتهى بألف تأنيث ممدودة، أو مقصورة، نحو:

حمراء < حُمَيْرَاءٌ، عَفراء < عُفَيْرَاءٌ، لُبني < لُبَيْنِي، سُعدى < سُعَيْدِي.

- كل لفظ انتهى بألف ونون زائدتين، نحو:

عدنان < عُدَيْنَانٌ، سلمان < سُلَيْمَانٌ.

لتصغير الرباعي وما يلحق به: يُضم أوله، ويُفتح ثانيه، ويُضاف ياء ساكنة بعد الثاني، مكسور ما بعدها، وهذا هو وزن التصغير فُعَيْعِلٌ، نحو:

مَكْتَبٌ < مَكْتَيْبٌ، كُرسي < كُرَيْسِي، درهم < دُرَيْهَمٌ، سُندس < سُنَيْدِسٌ، أحمد < أَحْمَيْدٌ،

مَحيرة < مُحَيْبِيرَةٌ، عَقرباء < عُقَيْبِرَاءٌ، زعفران < زُعَيْفِرَانٌ، عامل < عَوَيْمِلَانٌ.

لتصغير الخماسي وما زاد عليه: يكتفى عند صياغته على وزن فُعَيْعِلٍ بأربعة أحرف فقط ويحذف

الأخير إن كانت كلها أصول، نحو:

إنما ذكر باب التصغير إثر باب التكسير لأنهما كما قال سيبويه من واد واحد لاشتراكهما في مسائل كثيرة ويأتي ذكرها والمصغر ثلاثي وزائد، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٨٣٤- فَعَيْلًا اجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ إِذَا صَغَّرْتَهُ نَحْوُ قُدَيْ فِي قَدَى

يعني: أنك إذا صغرت الاسم الثلاثي ضمنت أوله وفتحت ثانية وزدت ياء ساكنة يعد ثانية فتقول في زيد زبيد، وفي قذى قذى بإدغام ياء التصغير في لام الكلمة، و(الثلاثي) مفعول أوب لـ (اجعل) و(فعيلاً) مفعول ثان. ثم أشار إلى صيغتي التصغير فيما زاد على الثلاثي فقال:

٨٣٥- فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِلٍ لَمَّا فَاقَ كَجَعَلٍ دَرَاهِمٍ دُرَيْهَمًا

يعني: أنك إذا صغرت الزائد على الثلاث قلت (فعيعل) أو (فعيعل) ففعل للرباعي المجرد نحو جعفر وجعيفر، برثن وبريشن، و(فعيعل) للرباعي المزيد الذي قبل آخره ياء نحو قنديل وقنيديل، أو ألف نحو شمال وشميليل، أو واو نحو عصفور وعصيفير، وقد يصغر

سفرجل < سُفَيْرَج، فرزدق < فُرَيْرِد.

ويحذف الأقل أهمية من الزوائد إن وُجدت، نحو:

مُبَعَثٌ < بُعَيْشٌ، مُسْتَعْمَلٌ < مُعَيْمِلٌ (إلا إذا كان حماسياً وقبل آخره حرف مد).

لتصغير الحماسي الذي آخره حرف مد: يبقى حرف المد على حاله إن كان ياء، نحو: قنديل < قُنَيْدِيل، مندبل < مُنَيْدِيل.

ويقلب إلى ياء إن كان ألفاً أو واواً، نحو:

سممار < مُسْمِيمِر، منشار < مُنَيْشِر، عصفور < عُصْفِير، صندوق < صُنَيْدِيق، وهذا هو وزن التصغير فُعَيْعِل.

تغييرات أخرى عند تصغير:

- المؤنث المجرد من تاء التأنيث، تُلحق به تاء تأنيث نحو:

هند < هُنَيْدَة، جُمان < جُمَيْنَة.

- الاسم الذي ثابته حرف علة، يرد إلى أصله واواً كان أو ياء، نحو:

باب < بُوَيْب، بَيْت < بَيْت.

وتُقلب واواً إن كانت زائدة، نحو:

كاتب < كُوَيْتِب، طالب < طُوَيْلِب.

- ما حذف منه حرف، يرد إليه، نحو:

شفة < شَفَيْهَة، زنة < وُزَيْنَة، أب < أَبِي، ولا يرد ما حذف من قاضٍ وراعي، فتصغيرهما:

قُوَيْضٌ وروَيْعٌ.

على فعيعل ما حذف منه حرف وعوض منه الياء وسياًتي، و(فعيعل) مبتدأ وخبره (لما أفاق) الثلاثي، و(جعل) محذوف أي لما أفاق، ومفعول (فاق) مضاف لـ (درهم) وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و(دريهما) مفعول ثان بـ (جعل).

ثم قال:

٨٣٦- وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وَصِلَ بِهِ إِلَى أَمْثَلَةِ التَّصْغِيرِ صِلَ  
يعني: أنه يتوصل على التصغير إلى فعيعل وفعيعل بما يتوصل به في التفسير إلى فعالل وفعاليل، فتقول في تصغير سفرجل ومستودع وحيزبون ومنطلق: سفرج ومديع وحزيين ومطيلق، وتقول في نحو سريندي سريند وإن شئت قلت سريد، و(ما) مبتدأ أو مفعول بفعل مضمّر يفسره ما بعده وهي موصولة وصلتها (وصل) و(به) و(لمنتهى) متعلقان بـ(وصل) والضمير العائد على الموصول الهاء في (به) و(إلى أَمْثَلَةِ التَّصْغِيرِ) متعلقان بـ(وصل).

ثم قال:

٨٣٧- وَجَائِزٌ تَعْوِيضٌ يَا قَبْلَ الطَّرْفِ إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأَسْمِ فِيهِمَا انْحَدَفَ  
يعني: أنه يجوز أن يوض من المحذوف (يا قبل الطرف) في باب التفسير والتصغير، وفهم من قوله (جائز) أن التعويض في ذلك لا يلزم، وشمل قوله (بعض الاسم) ما حذف منه أصل كسفاريج وسفيريح، وما حذف منه زائد كمطاليق ومطيلق، والضمير في قوله (فيهما) عائد على التفسير والتصغير، (جائز) خبر مقدم، و(تعويض) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و(قبل) متعلق بـ (تعويض) و(بعض الاسم) اسم (كان) و(انحذف) في موضع خبرها، و(فيهما) متعلق بـ (انحذف).

ثم قال:

٨٣٨- وَحَائِذٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلِّ مَا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا وَسِمًا  
يعني: أن ميع ما أتى في باب التفسير والتصغير مخالفا لما تقدم في باب التفسير والتصغير خارج عن القياس فيحفظ ولا يقاس عليه، فما جاء على خلاف القياس في التفسير قولهم في جمع رهط: أراهط. وباطل: أباطيل وهي ألفاظ كثيرة، ومما جاء من ذلك في التصغير قولهم في مغربان مغربان، وفي ليلة ليلية وهي ألفاظ كثيرة فلنكتف من ذلك بما ذكرنا، و(حائذ) خبر مقدم، و(عن القياس) متعلق به و(كل) مبتدأ، و(ما) موصولة وصلتها (خالف) و(في البابين) متعلق بـ (خالف) و(حكما) مفعول بخالف، و(رسما) في موضع الصفة لـ (حكما) ثم اعلم أن ما بعد ياء التصغير إن كان حرف إعراب فلا

إشكال نحو زبيد ورجيل، وإن فصل بينهما وبين حرف الإعراب فاصل فالوجه فيه الكسر نحو جعفر إلا في خمسة مواضع نبه على ثلاثة منها بقوله:

٨٣٩- لَتَلُوْا يَآ التَّصْغِيْرَ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ تَأْنِيْثٌ أَوْ مَدَّتْهُ الْفَتْحُ انْحَتَمَ

يعني: أن الحرف الذي بعد ياء التصغير إن لم يكن حرف إعراب فإنه يجب فتحه قبل علامة التأنيث وشمل التاء وألف التأنيث المقصورة نحو قصعة وقصيبة ودرجة ودرجة وحبلى وحبيلى وسلمى وسليمى، وكذلك ما قبل مدة التأنيث وهي ألف التأنيث الممدودة نحو صحراء وصحيراء وحمراء وحميراء، والمراد بمددة التأنيث الألف التي قبل الهمزة فإن المددة ليست علامة التأنيث وإنما علامة التأنيث الألف المنقلبة همزة والألف التي قبلها زائدة للمد بخلاف ألف التأنيث المقصورة فإنها علامة التأنيث فلذلك لم يكتف بعلم التأنيث عن الممدود، و(الفتح) مبتدأ، و(انحتم) خبره، و(لتلو) متعلق بـ (انحتم) ومعنى التلو التالي، و(من قبل) في موضع الحال من (تلو) و(مدته) معطوف على (علم) ثم أشار إلى الموضعين الباقيين من المواضع الخمسة فقال:

٨٤٠- كَذَاكَ مَا مَدَّةُ أَفْعَالٍ سَبَقَ أَوْ مَدَّ سَكَرَانَ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ

يعني: أن الحرف الواقع بعد ياء التصغير إذا كان قبل مدة أفعال أو قبل مدة سكران يجب أيضاً فتحه، وشمل مدة أفعال الجميع الباقي على جمعيته وما سمي به من ذلك، فتقول في تصغير أجمال أجمال، وكذلك في نحو أفعال إذا سمي به رجل أفعال، والمراد بسكران فعلان الذي مؤنثه فعلى وعلى هذا نبه بقوله: (وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ) فتقول في تصغير سكران وعطشان سكيران وعطيشان، وتقول في تصغير عثمان وسرحان عثيمين وسريجين لأنه ليس من باب فعلان الذي مؤنثه فعلى، وإنما وجب الفتح في هذا الموضع الخمسة لأن تاء التأنيث وألف التأنيث يستحقان أن يكون ما قبلهما مفتوحا، ولم يقولوا في تصغير أفعال أفعل لثلاثا تتغير صيغة الجمع، ولم يقوموا سيكرين لأنهم لم يقولوا جمعه في سكارين كما قالوا في سرحان سراحين، و(ما) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (سبق) و(مددة) مفعول بـ(سبق) أو (مد سكرن) معطوف على (مددة) و(ما) معطوف على (سكران) و(كذلك) خبر المبتدأ ووهم الشارح فجعل (سبق) في موضع الحال من (أفعال) لأنه جعله قيذا للجمع.

ثم قال:

٨٤١- وَأَلْفُ التَّأْنِيْثِ حَيْثُ مُدًّا وَتَأْوُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدًّا

٨٤٢- كَذَا الْمَزِيْدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ وَعَجْزُ الْمُضَافِ وَالْمُرْكَبِ

٨٤٣- وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلَانَا مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِ كَرَعَفَرَانَا

٨٤٤- وَقَدَّرَ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى تَثْنِيَّةٍ أَوْ جَمْعٍ تَصْحِيحٍ جَلَا  
 قد تقدم أن أبنية التصغير ثلاثة: فاعيل وفعيعل وفعيعل، وتقدم أيضاً أنه يتوصل إلى بناء  
 التصغير بما يتوصل به إلى بناء الجمع من الحذف، لكن خرج عن ذلك هذه المواضع الثمانية  
 التي ذكرها في هذه الأبيات الأربعة فلم يعتد فيها بالثاني بل جعل بناء التصغير معتبرا في  
 صدرها وصار الثاني بمتزلة كلمة أخرى غير داخل في حكم البنية الأولى:  
 الأول: ألف التأنيث الممدودة نحو حمراء فتقول في تصغيره حمراء فيكون المعتبر في  
 صيغة المصغر حمير وهو المنبه عليه بقوله: (وَأَلْفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدًّا).  
 الثاني: تاء التأنيث نحو دحرجة فتقول في تصغيره دحرجة، فالمعتبر في صيغة التصغير ما  
 قبل التاء وهو فعيعل فيكون كجعيفر وهو المنبه عليه بقوله: (وتأؤه).  
 الثالث: ياء النسب نحو بصرى فتقول في تصغيره بصيرى فالياء غير معتد بها أصلا  
 وهو المنبه عليه بقوله: (وكَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ).  
 الرابع: عجز المضاف نحو عبد شمس فتقول في تصغير عبيد شمس وهو المنبه عليه  
 بقوله: (وعجز المضاف).  
 الخامس: عجز المركب تركيب مزج نحو بعلبك فتقول في تصغيره بعلبك وهو المنبه  
 عليه بقوله: (والمركب).  
 السادس: الألف والنون الزائدتان على أربعة أحرف نحو زعفران فتقول في تصغيره  
 زعيفران فصار المصغر إنما هو زعفر والألف والنون غير معتد بهما واحترز بقوله: (من بعد  
 أربع) من نحو سكران وسرحان وقد تقدم حكمهما.  
 السابع: علامة التثنية نحو زيدان.  
 الثامن: علامة الجمع المذكر السالم نحو زيدون فتقول في تصغيره زيدون وهو المنبه  
 عليه بقوله: (وَقَدَّرَ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى) البيت، وقد فهم من هذه الأبيات أن قوله: (وما  
 به لنتهي الجمع) الأبيات مقيد بأن لا يكون المصغر أحد هذه الثمانية فإنه لا يحذف منها  
 شيء. و(ألف التأنيث) مبتدأ، و(تأؤه) معطوف عليه، و(عدا) في موضع الخبر والألف فيه  
 للتثنية عائدة على الألف والتاء، و(منفصلين) مفعول ثانٍ بـ (عدا) و(حيث) متعلق بعدا،  
 و(المزيد) مبتدأ وخبره (كذا) و(آخرا) ظرف مكان متعلق بـ (المزيد) لأنه اسم مفعول،  
 و(للسب) متعلق بالمزيد أيضاً، و(عجز المضاف) معطوف على المبتدأ ويحمل أن يكون  
 مبتدأ حذف خبره لدلالة الأول عليه، و(زياداتا فعلان) مبتدأ وخبره (كذا) و(ها) تبيينه،  
 و(من بعد) متعلق بـ (زياداتا) و(انفصال) مفعول بـ (قدر) وهو مصدر مضاف إلى

الفاعل و(ما) موصولة وصلتها (دل) و(على تشبيه) متعلق بـ (دل) و(جمع) مفعول مقدم بـ (جلا) فإن عطفت جلا ومعموله على دل ومعموله فهو من باب عطف الجمل.

ثم قال:

٨٤٥- وَأَلْفُ التَّائِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبِتَا

يعني: أن ألف التائيث المقصورة إذا كانت خامسة فصاعدا حذفت لأنها لما لم يتمكن النطق بها حكم لها بحكم المتصل فحذفت لأن بقاءها يخرج البناء عن مثال فاعيل وفعيل وذلك نحو: قرقرى وقرقير، وحبركي وحبيرك، فإن كان ثالث ما فيه ألف التائيث الخامسة ألفا فقد أشار إليه بقوله:

٨٤٦- وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيْرَ بَيْنَ الْحُبَيْرَى فَادِرٍ وَالْحُبَيْرِ

(حبارى) إذا صغر جاز فيه حذف الألف الأولى وإبقاء ألف التائيث فتقول حبيرى، وحذف ألف التائيث فتقول حبير بقلب الألف الأولى ياء وإدغام ياء التصغير فيها، وفهم منه أن ما سوى نحو (حبارى) مما ألفه خامسة للتائيث يجب حذف ألفه، و(عند) متعلق بـ (خير) وكذلك (بين) والظاهر في (عند) ههنا أنها بمعنى في.

ثم قال:

٨٤٧- وَأَرْدُدُ لِأَصْلِ ثَانِيًا لَيْتَا قَلْبُ فَقِيْمَةً صَايِرٌ قَوْمَةً تُصَبُّ

يعني: أن ثاني الاسم المصغر يرد إلى أصله إذا كان منقلبا عن غيره فشمّل ستة أنواع: الأولى: ما أصله واو فانقلبت ياء نحو قيمة فتقول قويمه. الثانية: ما أصله واو فانقلبت ألفا نحو باب فتقول فيه بويب. الثالثة: ما أصله ياء فانقلبت واوا نحو موقن فتقول فيه مبيبن. الرابع: ما أصله ياء فانقلبت ألفا نحو ناب للمسن من الإبل فتقول فيه نيبب. الخامس: ما أصله همزة فانقلبت ياء نحو ذيب فتقول فيه ذؤيب. السادس: ما أصله حرف من غير حروف العلة نحو قيراط ودينار فتقول فيهما قيريط ودينير لأن أصلهما قراط ودنار، وإنما رجع ذلك كله إلى أصله لزوال موجب القلب، و(ثانيا) مفعول بـ (أردد) و(الأصل) متعلق بـ (أردد) (ولين) نعت لـ (ثانيا) وهم من تخصيصه الثاني أن الثالث إذا كان منقلبا عن أصل لم يرجع إلى أصله نحو قائم فإن الهمزة فيه بدل من الواو فتقول فيه قويم بالهمزة، و(قلب) في موضع النعت لثان، و(قيمة) مفعول أول بـ (صير) (قويمه) مفعول ثان، وقد جاء بعض ما هو منقلب عن أصل غير مردود لأصله وإليه أشار بقوله:

٨٤٨- وَشَدُّ فِي عِيدٍ غَيِّدٌ وَحَتْمٌ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عِلْمٍ

ووجه شدوده أن الياء فيه مبدلة عن واو فقياسه عويد كقويمة فلم يردوه إلى أصله لثلاثا يلتبس بتصغير عود بضم العين.

ثم قال: (وَحْتَمٌ... لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عُلْمٍ) يعني أن ما رد إلى أصله في التصغير يرد أيضاً إلى أصله في الجمع، فيقال في جمع ميزان موازين، وفي باب أبواب، وفي تاب أنياب، وفي عيد أعياد كما قالوا عبيد، و(عبيد) فاعل بـ (شد) و(ما) مرفوع بـ (حتم) و(لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا) متعلقان بـ (احتم) و(ما) موصولة وصلتها (علم) و(التصغير) متعلق بـ (علم). ثم قال:

٨٤٩- وَالْأَلْفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ وَأَوًّا كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

للألف الثانية خمسة أحوال: أن تكون مبدلة من واو.

الثاني: أن تكون مبدلة من ياء وتقدم حكمهما في البيت قبله.

الثالث: أن تكون زائدة كضارب.

الرابع: أن تكون مجهولة كعاج.

الخامس: أن تكون مبدلة من همزة نحو آدم. وقد ذكرت في هذا البيت الزائدة والمجهولة ولم يذكر المبدلة من همزة وستأتي في باب الإبدال. و(الألف) مبتدأ، و(الثاني) نعت له، و(المزيد) كذلك و(يجعل) خبر المبتدأ، و(واو) مفعول ثان بـ (يجعل) و(ما) مبتدأ وهي موصولة، و(الأصل) مبتدأ، و(يجهل) خبره، و(فيه) متعلق بـ (يجهل) والجملة صلة (ما) والخبر (كذا).

ثم قال:

٨٥٠- وَكَمَّلِ الْمُنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَلَاثًا كَمَا

يعني: أن المنقوص إذا صغر رد ما حذف منه، والمراد بالمنقوص هنا ما حذف منه حرف أصلي لا المنقوص القياس وهو ما آخره ياء تقدر فيها الضمة والكسرة فشمول قوله (المنقوص) ما حذفته فآؤه كعدة أو عينة كثة، أو لامة كسنة ويد، وشمل أيضاً ما ليس فيه تاء كيد وما فيه التاء كسنة، وشمل أيضاً ما كان على حرفين كالمثل المذكورة وما كان على أكثر كهيار بمعنى هائر فيم جعل الإعراب في الراء وأصله هائر فحذفت منه همزة فهذه كلها يرد لها المحذوف إلا ما كان له ثالث وليس تاء فتقول فيها وعيدة برد الفاء، وثوية برد العين، وسنيهة ويديّة برد اللام، وتقول في هار هوير للاستغناء عن رد الأصل بإقامة وزن التصغير وذلك مفهوم من قوله: (لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَلَاثًا) في ما لم يحو ثلاثاً غير التاء، فإن حوى ثلاثاً غير التاء لم يرد إليه المحذوف ثم مثل ذلك بـ (ما) ويحتمل (ما) الاسمية والحرفية وحكمها في ذلك واحد وذلك أنه إذا سمي بها ثم صغرت فتصير كالمنقوص

الذي على حرفين فلا بد من تكميلها ليتوصل بذلك إلى بناء التصغير فتقول موي، وفي تمثيله بذلك نظر فإن ما سمي به من الموضوع على حرفين ثانية حرف لين يجب تكميله قبل التصغير، فتقول في رجل مسمى بما ماه وليس تكميله موقوفا على التصغير ولم يمه على ذلك أحد من الشراح فانظره.

وقوله: (المنقوص) مفعول بـ (كامل) و(ما) ظرفية مصدرية، و(ثالثا) مفعول بـ(يجو) و(غير التاء) منصوب على الحال لأنه نعت نكرة تقدم عليها والتقدير: ما لم يجو ثالثا غير التاء.

ثم قال:

### ٨٥١- وَمَنْ بَتَّرَحِيمٍ يُصَغَّرُ اكْتَفَى بِالْأَصْلِ كَالْعُطِيفِ يَعْنِي الْمَعْطَفَا

الترخيم في التصغير حذف الزائد من المصغر، فإن كان ثلاثي الأصول صغر على فعيل نحو حميد في أحمد وحمدان ومحمود وحماد، وعطيف في المعطف والمعطف بكسر الميم هو الكساء، وإن كان رباعيا صغر على فعيل نحو شمال وعصفور فتقول: شمائل وعصيفر، و(من) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (يصغر) و(بترخيم) متعلق بـ (يصغر) و(اكتفى) خبر المبتدأ، و(بالأصل) متعلق بـ (اكتفى). ثم قال:

### ٨٥٢- وَأَخْتَمُ بِنَا التَّائِثِ مَا صَغَّرْتِ مِنْ مُؤَثِّ عَارٍ ثَلَاثِي كَسِنِ

يعني: أن الاسم المؤث العاري من تاء التائث يختم بالتاء في التصغير نحو سن وسنية، وشمل قوله ثلاثي أربعة أنواع:  
الأول: ما هو الثلاثي في الحال نحو كتف.

الثاني: ما هو ثلاثي في الأصل نحو يد فتقول فيه يديه.

الثالث: ما كان نحو سماء فإنك تقول فيه سمى فتجتمع فيه ثلاث ياءات: الأولى ياء التصغير، والثانية بدل ألف سماء، والثالثة المبدلة منها الهزمة فحذفت أحد الياءات على القياس المقرر في هذا الباب فبقي منه ثلاثة أحرف فلحقت التاء كما تلحق الثلاثي.

الرابع: ما كانت فيه زيادة وهو مؤث فصغر تصغير الترخيم نحو شمال فتقول فيه شميلة، و(ما) مفعول بـ (اختتم) وهي موصولة وصلتها صغرت والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره ما صغرته، و(من مؤث) متعلق بـ (صغرت). ثم استثنى من هذا الضابط نوعين لا تلحقهما التاء أشار إلى الأول منهما بقوله:

### ٨٥٣- مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّائِثِ إِذْ لَبَسَ كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ وَخَمْسِ

يعني: أن التاء لا تلحق في التصغير اسم الجنس الذي يتميز من واحده بحذف التاء نحو شجر وبقر فتقول فيهما شجير وبقير إذ لو قلت شجرة وبقيرة لالتبس بتصغير شجرة

وبقرة، ولا تلحق أيضاً عشرا ولا ثلاثا وما بينهما من أسماء العدد فتقول في تصغيره عشير وتسيع وخميس ولا تلحقها التاء لئلا يلتبس بتصغير عشرات وتسعة وخمسة. ثم أشار الثاني بقوله:

٨٥٤- وَشَدَّ تَرَكَ دُونَ لَبَسٍ وَنَدَرَ إِحْقَاقُ تَا فِيمَا ثَلَاثِيًّا كَثُرَ

يعني: شد ترك التاء دون لبس في ألفاظ تحفظ ولا بقاس عليها وهي: ذود، وشول، وناب للمس من الإبل، وحرب، وفرس، وقوس، ودرع الحديد، وعرس ضحى، ونعل، ونصف، وقد شد أيضاً لحاق التاء فيما زاد على الثلاثي، وإلى ذلك أشار بقوله: (وَنَدَرَ... إِحْقَاقُ تَا فِيمَا ثَلَاثِيًّا كَثُرَ) الثلاثة كقولهم في قدام قديمة، وفي وراء وريئة، وفي أمام أئمة.

وقوله (ما لم) ما ظرفية مصدرية، وفي (يكن) ضمير عائد على المؤنث العاري، و(يرى) في موضع خبر (يكن) و(ذا لبس) مفعول ثان بـ (يرى) و(بالتا) متعلق بـ (وترك) فاعل بـ (شد) و(دون) متعلق بشد، و(لحاق تا) فاعل بـ (نذر) و(فيما) متعلق بنذر، وما موصولة وصلتها (كثُر) بفتح التاء، و(ثلاثيا) مفعول بكثُر ومعنى كثُر غلبه في الكثير.

ثم قال:

٨٥٥- وَصَغَّرُوا شُدُوذًا الَّذِي تَلِي وَذَا مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا تَا وَتِي

التصغير من جملة التصريف فحقه أن لا يدخل غير المتمكن من الأسماء إلا (ذا والذي) وفروعها لشبهها بالأسماء المتمكنة في كونها توصف ويوصف بها فاستبيح لذلك تصغيره لكن على وجه خولف فيه تصغير المتمكن فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير وعض من ضمة ألف مزيدة في الآخر ووافقت المتمكن في زيادة ساكنة فليل في (الذي والتي) اللذيا واللتيا، وفي (ذا وتا) ذيا وتيا.

وقد اعترض المرادي هذا البيت ولا بد من إيراد اعتراضه لصحته قال: اعلم أن قول الناظم (وصغروا شذوذاً) معترض من ثلاثة أوجه:

أولها: أنه لم يبين كيفية بل ظاهره يوهم أن تصغيرها كتصغير المتمكن.

وثانيها: أن قوله: (مع الفروع) ليس على عمومته في (وصغروا) عائد على العرب، و(الذي والتي) مفعول بصغروا و(شذوذاً) مصدراً لأنهم لم يصغروا جميع الفروع.

وثالثها: أن قوله (منها تا وتي) يوهم أن (تي) تصغر ما تصغر (تا) وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من الألفاظ المؤنث إلا تا والواو في موضع الحال من الواو، و(ذا) معطوف على (التي) و(مع) متعلق بـ (صغروا).